



الأمانة الفنية

منظمة حظر الأسلحة الكيميائية

Office of the Director-General

S/144/99

26 October 1999

ARABIC

Original: ENGLISH

بيان من خوسيه موريسيو بستاني
المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية
أمام اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة
نيويورك، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩

حضرة الرئيس، حضرات المندوبين الأكارم،

إنني لكنت شعرت ببالغ السرور، حضرة السفير غونزالس، لو أتيح لي شخصيا أن أراكم ترأسون أعمال هذه اللجنة. ولكن يبدو للأسف أنه كان من المستحيل بالنسبة لأعضاء الأمانة الذين يقدمون لكم المشورة والمساعدة في قيادة أعمال اللجنة الأولى أن يتفضلوا بتوجيه الدعوة إلى الرئيس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بأن يخاطب الوفود من على المنصة، على غرار الدعوة الموجهة للرؤساء التنفيذيين لمنظمات أخرى في لجان أخرى. بل إنه من العسير بالنسبة لي، كمدير عام لمنظمة دولية معترف بها، أن أقبل ما أوجي به من تبرير لتقديم هذه المشورة غير المعتادة. فلقد كان مفاد هذه المشورة، حسب اطلاعي، أن بعض أعضاء هذه اللجنة، ومعظمهم أعضاء أيضا في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، قد يعترض على أن أخاطب المندوبين من على المنصة.

لا تشارك المنظمة في اللجنة الأولى بصفة مندوب أو مراقب، بل هي منظمة منبثقة عن مؤتمر نزع السلاح، وهي بالتالي مرتبطة ارتباطا وثيقا باللجنة الأولى. ولهذا، فإنني إن أتيت بنفسني، بصفتي المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، لأبلغكم عن التقدم الذي أحرزته المنظمة والمشاكل التي تواجهها، فلأنني أدرك أن أهمية الولاية المنوطة بنا بالنسبة لعمل اللجنة الأولى تستدعي حضوري في هذا المجلس الموقر. بيد أن الأمر يبدو بخلاف ذلك بالنسبة للأمانة العامة لمنظمة الأمم المتحدة ومستشاريها القانونيين. واسمحوا لي حضرة الرئيس وحضرات المندوبين

الأكارم، أن أؤكد لكم أنني على استعداد للعودة لمخاطبة اللجنة الأولى عندما تُمنح المنظمة الاعتراف والمكانة اللذان تستحقهما. غير أن ذلك لن يتم، على ما يبدو، دون هبوب ريح جديدة منعشة عبر الأروقة البيروقراطية للأمانة العامة للأمم المتحدة. وهذا أمر لما يصل إلى أولئك المسؤولين عن لجننتكم، رغم ما يبذلّه الأمين العام من جهود لا تُلين لكي يجعل من الأمم المتحدة منظمة تتمتع بقدرة أكبر على التأقلم مع سرعة التغيرات في العالم وباستعداد لمواكبة تلك التغيرات. ومهما يكن من أمر، فإنني، نيابة عن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وعن الدول الأعضاء فيه، أتمنى أن تكلل جهودكم في مهمة قيادة الأعمال الهامة للجنة الأولى بالنجاح.

شهدت هذه السنة الاحتفال بالذكرى المئوية لمؤتمر السلام الأول في لاهاي في عام ١٨٩٩. وكان ذلك المؤتمر منعطفاً أنشأ عدداً من السوابق الهامة في مجال نزع السلاح، بما فيها اعتماد ٢٦ دولة لإعلان ضد استخدام الغاز السام في الحرب. ولكن ويلات الحرب العالمية الأولى أبرزت بطريقة مأساوية بعد ١٥ سنة فقط من ذلك التاريخ، أن الدول، رغم النوايا النبيلة المتضمنة في ذلك الإعلان، لم تكن مستعدة في حقيقة الأمر للوفاء بالغرض منه. واستمر طيلة معظم هذا القرن عجز الأسرة الدولية عن سد الهوة الفاصلة بين تطلعات مثالية وواقع متعدد الأطراف. وقد يوحي آخر ما جد من أحداث في مجال عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل بأننا قد نكون على مشارف ألفية جديدة تتسم بزيادة احتمال استخدام أسلحة الدمار الشامل أو التهديد باستخدامها لحل نزاعات ثنائية أو إقليمية أو دولية، إذا ما عجز فرادى الحكومات أو الأسرة الدولية جمعاء عن اتخاذ مبادرات لتعزيز وتقوية ركائز عدم الانتشار ونزع السلاح على مستوى متعدد الأطراف. وفي هذا الإطار، فإن اتفاقية الأسلحة الكيميائية، بفضل اتساع قاعدة الدعم المتعدد الأطراف لها ونظام تحققها الرائد والناجع والفعال، تمثل مثلاً ملهماً ومناراً يشع علينا جميعاً بالأمل.

بيد أن إمكانية ملموسة وفريدة جداً للقضاء إلى الأبد على آفة الأسلحة الكيميائية، بعد مرور ١٠٠ سنة تقريباً على مؤتمر السلام الأول بلاهاي، قد أصبحت في النهاية حقيقة مع بدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧. وحتى هذا اليوم، التزمت ١٢٦ دولة التزاماتاً بأهداف الاتفاقية، في حين أن ٤٤ دولة أخرى قد بينت بتوقيعها عليها التزاماً سياسياً بأهدافها. واسمحوا لي بأن أذكركم مرة أخرى بأن الاتفاقية صك فريد من نوعه لنزع السلاح وعدم الانتشار في آن واحد في مجال أسلحة الدمار الشامل. فهي نظام موحد تنطبق فيه نفس القواعد على الجميع، ونظام موثوق به، ونظام يمكن التحقق منه. وكما قال الأمين العام للأمم المتحدة، سعادة السيد كوفي عنان، إنها أيضاً نظام يتسق تمام الاتساق مع استراتيجية "نزع السلاح الوقائي". واسمحوا لي أن أعرض التقدّم الذي أحرز منذ ذلك اليوم المشهود في نيسان/أبريل ١٩٩٧.

أولاً، يخضع الآن معظم مخزونات العالم المعروفة من الأسلحة الكيميائية بصفة تامة لنظام التحقق والتدمير المتضمن في الاتفاقية.

ثانياً، يشمل نطاق الاتفاقية تقريباً كل البلدان التي لديها صناعة كيميائية هامة. وأعلنت الدول الأطراف عن زهاء ١٠٠٠ مرفق متعلق بالمواد الكيميائية [ذات الاستخدام المزدوج] الواردة في الجداول الثلاثة للمواد الكيميائية (أو قائمة المواد الكيميائية) في الاتفاقية. كما تم الإعلان عما يزيد عن ٣٥٠٠ موقع معمل متصل بمرافق أخرى لإنتاج المواد الكيميائية العضوية المميزة. وهذه المواقع تكتسي أهمية خاصة لأن تصميمها بالذات يتيح إعادة تركيبها لإنتاج أسلحة كيميائية أو سلائفها، بالرغم من أنها قد أنشئت لتلبية حاجيات تجارية مشروعة. ويمكن أن تقع، علاوة على ذلك، في كل بلدان العالم تقريباً. ويمثل كل ذلك عملاً جباراً في مجال التحقق بالنسبة للمنظمة التي بدأت برنامج تفتيشها في بداية شهر حزيران/يونيه ١٩٩٧ بعد مرور ما يزيد بقليل عن شهر واحد من بدء نفاذ الاتفاقية.

ثالثاً، أجرت المنظمة بحلول يوم الاثنين ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، ٥٦١ عملية تفتيش في ٣١ دولة طرفاً. وفي حين أن مواردنا المخصصة للتفتيش قد خُصصت أساساً لتفتيش المرافق المعلن عنها المتصلة بالأسلحة الكيميائية، كما هو متوقع، إلا أنه من الجدير بالذكر أن عدد عمليات التفتيش الروتينية التي أُجريت في المرافق الكيميائية الصناعية في الدول الأطراف يزيد الآن عن ١٨٠ عملية تفتيش.

رابعاً، تم تفتيش كل مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية الـ ٦٠ التي أعلنت عنها الدول الأعضاء في المنظمة، وإثباتُ إبطالها. وتم إصدار شهادات تدمير ١٤ مرفقاً منها، والموافقة على تحويل خمس منها لاستخدامها لأغراض غير محظورة بموجب الاتفاقية. وتُبذل حالياً جميع الجهود لضمان التدمير الكامل لمرافق الإنتاج المتبقية أو تحويلها في الآجال المنصوص عليها في الاتفاقية.

خامساً، هناك تقدم مستمر في مجال تدمير الأسلحة الكيميائية المعلن عنها. وفي نهاية هذه السنة، سوف تتوفر ثلاث من الدول الأطراف الأربع التي أعلنت عن امتلاكها لمخزونات من الأسلحة الكيميائية على مرافق تدمير في حالة تشغيل، وستكون قد بدأت بالفعل تدمير أسلحتها الكيميائية. وقد أشرف مفتشو المنظمة حتى الآن على تدمير زهاء ٣٥٠٠ طن من العوامل الكيميائية ومليون ذخيرة تقريباً.

إن هذه إنجازات هامة بالنسبة لمنظمة حديثة العهد مثل منظمتنا. بيد أنه لا مجال للشعور بالرضى إذ أننا لا نزال نعالج قمة الجبل الجليدي الذي تمثله مهمة تدمير الأسلحة الكيميائية. وكما أبلغتكم في السنة الماضية، تم الإعلان عن أكثر من ثمانية مليون ذخيرة كيميائية على المستوى العالمي.

وتقضي الاتفاقية بتدميرها كلها بحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٧. ويمثل التنفيذ الفعلي لبرنامج تدمير الأسلحة الكيميائية في الاتحاد الروسي بطبيعة الحال عنصرا حاسما لبلوغ هذا الهدف، فهو أمر يمثل تحديا كبيرا ليس فقط بالنسبة للاتحاد الروسي ولكن أيضا بالنسبة للمنظمة والأسرة الدولية جمعاء. وغدا واضحا الآن، نتيجة للصعوبات الاقتصادية المستمرة التي يعيشها الاتحاد الروسي، أن تدمير المخزونات الروسية من الأسلحة الكيميائية (المتثلة في ما يزيد عن ٤٠ ألف طن من الأسلحة/العوامل الكيميائية) سيتطلب بكل تأكيد جهودا مالية كبيرة على المستوى العالمي. وقد آن الأوان، إذا ما أردنا احترام الآجال الزمنية المنصوص عليها في الاتفاقية، لتقبل هذا الواقع ونواجهه هذا التحدي الذي سيبدأ في نهاية المطاف الفائدة على العالم أجمع.

تحضى أفرقة تفتيش المنظمة وطرائق تفتيشها الصارمة والشاملة بقبول واسع من جانب الدول الأطراف والصناعات التي تمثلها. ولكن نجاح هذه الاتفاقية على الأمد الطويل يتوقف على استمرار الالتزام السياسي للدول الأطراف، ولا سيما مشاركة صناعاتها الكيميائية مشاركة مستمرة، والتي بدون تعاونها ودعمها لا يمكن لنا تحقيق النجاح المنتظر. وبفضل دعم الصناعة الكيميائية المثالي، فإن التنفيذ الفعلي لنظام التحقق في الاتفاقية في هذا القطاع ذي الأهمية الحاسمة قد مثل حتى الآن أحد أهم إنجازاتنا. وضماناً للحفاظ على هذا الالتزام وتعزيزه، استضافت المنظمة بنجاح في شهر حزيران/يونيه من هذه السنة الاجتماع المشترك السنوي الأول للممثلين عن الهيئات الوطنية المعنية بتنفيذ الاتفاقية على المستوى الوطني وعن الصناعة الكيميائية.

قامت المنظمة عدة مرات خلال السنة الماضية بتطوير واختبار إجراءاتها لتنفيذ آلية التفتيش بالتحدي المنشأة بموجب الاتفاقية. وتوفر هذه الآلية الفريدة من نوعها، التي ينظر أيضا في إمكانية إدراجها في نظام التحقق المقترح لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، الوسائل التي تتيح لأي دولة طرف يساورها قلق متعلق بامتنال دولة طرف أخرى لالتزاماتها بموجب الاتفاقية، بأن تطلب إجراء عملية تفتيش في أجل وجيز لمعالجة هذه المسألة وتوضيح الأمور. ويمكن إجراء هذا التفتيش في أي موقع مُعلن عنه أو غير مُعلن يوجد في أراضي الدولة الطرف موضع التفتيش بالتحدي، ولا يمكن رفض إجراء ذلك التفتيش. بيد أن الاختبار الواقعي لهذه الإجراءات التدخلية يتطلب تعاوننا فعلا من جانب الدول الأطراف. وفي وقت مبكر من هذه السنة، شاركت المنظمة مرة أخرى في عملية تفتيش تجريبية بالتحدي نظمتها المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في موقع عسكري. وبرز التزام الصناعة الكيميائية بموضوع الاتفاقية والغرض منها مجددا وبكل وضوح عندما وافقت مؤخرا شركة كيميائية برازيلية خاصة على المشاركة في عملية تفتيش تجريبية بالتحدي، والسماح بالدخول إلى موقع معمل تجاري لأغراض اختبار إجراءات المنظمة وتدريب مفتشيها. وتم إكمال هذا التفتيش التجريبي مؤخرا بنجاح وعاد فريق التفتيش إلى لاهاي. وكانت الدروس المستخلصة من

هذه العملية ثمينة للغاية بالنسبة لموثوقية نظام التحقق في الاتفاقية وبالنسبة للتحقق بصفة عامة. ويبرز مثل هذه التمارين أن آلية التفتيش بالتحدي ليست قابلة للتطبيق فحسب، بل يمكن أيضا تطبيقها بفعالية. وأود هنا أن أعرب عن امتناني لحكومة البرازيل وللشركة الكيمائية (Formil Quimica) التي أتاحت إمكانية إجراء هذا التمرين وضمان نجاحه.

لا يزال الشك يكتنف استمرار دعم الصناعة الكيمائية للاتفاقية والتزامها بتنفيذها، مع الأسف، بسبب عدم تقديم الولايات المتحدة الأمريكية لإعلاناتها المتصلة بالصناعة الكيمائية. ولما كانت هذه الدولة الطرف البلد الصناعي الكبير الوحيد الذي لما يقدم هذا الإعلان، فقد كان بالتالي على الصناعات الكيمائية في الدول الصناعية الكبرى الأخرى أن تتحمل العبء الأكبر من عمليات التفتيش المجراة على الصناعة حتى الآن. وهكذا، فإن الخلل في التوازن الناتج عن تنفيذ نظام التحقق في الاتفاقية يضع عبئا متزايدا على كاهل المنظمة وينفذ بالأخص صبر الدول الأطراف التي تفي تمام الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية بإخضاع صناعاتها الكيمائية لعمليات التفتيش الروتيني. ومن الواضح جدا أنها لن تقبل استمرار هذا الوضع الحالي لسنة أخرى. وإذا ما حدث ذلك، فإني على يقين أن نظام التحقق في الاتفاقية سيكون في وضع خطير. وعليه يتوجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تفي بالتزاماتها بموجب الاتفاقية وأن تقدم إعلاناتها الصناعية إلى المنظمة بأسرع ما يمكن، مستعيدة بذلك دورها الرائد الطبيعي والملائم في تنفيذ هذا الصك الدولي الأساسي لتعزيز النظام الحالي للأمن الدولي، الذي يمثل ذلك البلد أحد مؤسسيه.

لا يمثل التنفيذ الفعلي لنظام التحقق في الاتفاقية بطبيعة الحال سوى مهمة من مهام المنظمة العديدة. ولقد شهدت السنة الحالية أيضا تقدما هائلا في مجالات أخرى تتسم بالأهمية ذاتها. ووضعت برامج المنظمة المتصلة بتقديم المساعدة والحماية ضد الأسلحة الكيمائية، بموجب المادة العاشرة من الاتفاقية، على أسس متينة. وأنشئت "شبكة الحماية من الأسلحة الكيمائية" تهدف إلى ضمان إمكانية سرعة حصول الدول الأطراف التي تطلب المشورة أو المساعدة في مجال الحماية ضد الأسلحة الكيمائية على الخبراء والخبرات في هذا الميدان. ووفرت المنظمة أيضا دورات تدريبية للدول الأعضاء في مجال الحماية ضد استخدام الأسلحة الكيمائية، وستواصل توفيرها في المستقبل. كما بذلت جهود خاصة لضمان حال استعداد المنظمة لتنسيق تقديم المساعدة والتحقيق في أي استخدام مزعوم للأسلحة الكيمائية ضد إحدى الدول الأعضاء. وأود في هذا الصدد، أن أعرب عن عميق الامتنان لتعاون السلطات التشيكية ودعمها الكامل لتدريب شامل يجري حاليا في الجمهورية التشيكية لاختبار وضبط إجراءات المنظمة للتحقيق في الاستخدام المزعوم وتقديم المساعدة الملائمة.

إن الذين أعدوا الاتفاقية تصوروا بوضوح إمكانية شن دول اعتداء بهذه الأسلحة، ووضعوا أحكاما متصلة بها بناء على ذلك. بيد أن الاستخدام الممكن للأسلحة الكيمائية من جانب فصائل داخل دولة،

أو من جانب مجموعات إرهابية، يمثل الآن في أعين العديد خطراً أكبر. وسيتعين في النهاية على المنظمة أن تتأقلم لكي تواكب هذا الواقع المتغير، وإني لمستعد للمشاركة مع الدول الأعضاء في عملية تفكير عميق حول هذه المسألة الحساسة، بحثاً عن حل ملائم في المستقبل.

حضرة الرئيس، حضرات المندوبين الأكارم،

لا يزال تحقيق عالمية الاتفاقية من بين مشاغل المنظمة الرئيسية. ورغم ما حققناه من نجاح واضح في هذا المجال منذ بدء نفاذ الاتفاقية، إلا أن التقدم المحرز منذ ١٩٩٩ كان مخيباً للآمال. فلم تتضمن إلينا حتى الآن خلال هذا العام سوى خمس دول، وهي إستونيا والكرسي الرسولي وولايات ميكرونيزيا الموحدة ونيجيريا والسودان. وأعلم أن هناك عدداً من الدول الأخرى على وشك الانضمام إلى المنظمة، وأناشدها أن تفعل ذلك بأسرع ما يمكن.

الآن وقد أصبحت ١٢٦ دولة، تمثل تقريباً ثلث كل الأعضاء والمراقبين الدائمين في الأمم المتحدة، دولاً أعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فإن السؤال الكبير الوحيد الذي قد تطرحه تلك الدول التي لم تصدق بعد على الاتفاقية أو تتضمن إليها هو: "أي فائدة في ذلك لبلدي؟". وبتعبير أدق، أشير هذا السؤال على النحو التالي:

"أي فائدة في ذلك لبلدي، خصوصاً وأننا لا نملك ولم نملك من قبل أي أسلحة كيميائية، ورغم أن لدينا صناعةً في المجال الكيميائي والمجالات المتصلة بها، إلا أنها ليست هامة ولا متقدمة، مقارنة بالدول الأخرى؟"

وأستغل الآن هذه الفرصة لكي أعلم تلك الدول التي ليست أطرافاً في الاتفاقية أنه بإمكان كل الدول جميعها أن تجني الكثير من الاتفاقية. فهي تخدم في آن واحد أهدافاً سياسية وإنسانية، وتلبي حاجيات أمنية، كما تستجيب للمتطلبات الوطنية والمتعددة الأطراف في مجالات متنوعة مثل التجارة والبيئة والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

إن الفوائد الأمنية العالمية وبالنسبة لفرادى الدول واضحة. وما كان بالإمكان اعتماد الاتفاقية بدونها. فلقد سُنحت فرصة مناسبة على أثر انتهاء الحرب الباردة، وانتَهز معظم الدول هذه الفرصة بكل حكمة. فالاتفاقية تنص على تقديم المساعدة الدولية في حالة شن هجوم بالأسلحة الكيميائية، وعلى التعاون على أساس دولي أو إقليمي، وتعزز في آن واحد أنظمة الحماية والتأهب.

إن الاتفاقية تتضمن أيضاً أحكاماً متعلقة بالتجارة تتصل في آن واحد بالتنمية الاقتصادية والقيود على التجارة في المواد الكيميائية التي تمثل خطراً على هدف الاتفاقية والغرض منها. ومما يشغل بال المنظمة ودولها الأعضاء أن الأحكام القائمة المتصلة بالتجارة، بما فيها من القيود الإضافية التي سيبدأ نفاذها في أجل وجيز، سيكون لها حتماً أثرٌ على استيراد الدول التي ليست أطرافاً

في الاتفاقية لبعض المواد الكيميائية الأساسية. ويكتسي هذا أهمية خاصة لأن هذه الدول غير الأعضاء هي بدون استثناء بلدان نامية لا يمكن لها إطلاقاً أن تستغني عن استيراد المواد الكيميائية المستخدمة في المنتجات الصيدلانية والزراعية والمنتجات الأساسية مثل النسيج. وفي حين أن جزءاً كبيراً من العالم يبدو مسحوراً بالأهمية الرمزية للأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، فإن المنظمة تركز اهتمامها على الآثار العملية لحلول ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، بعد ستة أشهر فقط من الآن، وهو تاريخ بدء نفاذ المجموعة التالية من القيود على التجارة في المواد الكيميائية المدرجة في أحد جداول الاتفاقية.

وخلال مشاوراتي الثنائية مع دول غير أعضاء، اتضح لي بمزيد من الدقة أن العديد منها لا يدرك مدى تأثير القيود على الواردات عليها. وغالباً ما تجهل تمام الجهل أن العديد من المواد الكيميائية أو مخلوطات المواد الكيميائية التي تستوردها لاستخدامها في المنتجات الصيدلانية أو مبيدات الآفات أو حتى في منتجات عادية مثل الأحبار والأصباغ، ستخضع للقيود على الصادرات التي ستفرضها الدول الأطراف في الاتفاقية، ومن بينها كل كبار منتجي المواد الكيميائية في العالم. وهذا ما دفعني بي لمراسلة وزراء خارجية كل الدول الموقعة وغير الموقعة لإعلامها بهذه الأحكام وبما تمثله من دوافع ضرورية للانضمام إلى الاتفاقية في أقرب فرصة سانحة.

ومن الأسئلة التي يتعين على هذه الدول أن تطرحها على أنفسها: هل يمكن لصناعتنا أن تستغني عن المواد الكيميائية التي يشملها نطاق الاتفاقية؟ هل يمكن لها أن تستغني عن الانضمام إلى الاتفاقية؟ فعلى المستوى الاقتصادي، ستوفر الاتفاقية أيضاً عنصراً إيجابياً إضافياً بالنسبة لأي دولة لديها تجارة كيميائية أو صناعات كيميائية متنوعة. وسينظر في المستقبل القريب في إمكانية اعتماد قيود إضافية ضد الدول غير الأعضاء. فسيتعين مثلاً على الدول الأعضاء، في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، أن تنظر في إمكانية توسيع نطاق القيود التجارية ليشمل المواد الكيميائية الواردة في الجدول ٣ من الاتفاقية. وسيكون لمثل هذه التدابير أثرٌ بارز على واردات الدول غير الأعضاء من بعض المواد الكيميائية الأساسية، بما فيها عدد كبير من المواد الكيميائية التي لها تطبيقات تجارية عديدة.

اسمحوا لي أن أقدم لكم أرقاماً فجّة وقاسية. إن ٥,٥ مليار نسمة أو أكثر من ٩٠٪ من سكان العالم الذين يتجاوز عددهم بقليل ٦ مليار نسمة (مستهلك) يعيشون في دول صدقت على الاتفاقية أو انضمت إليها. وفي ظل القيود التجارية الوشيكة التي أشرت إليها للتو، فإذا ما انضمت إلى الاتفاقية البلدان السبعة التي لها أكبر عدد من السكان من بين البلدان التي لا تزال خارج نظام الاتفاقية، وهي كولومبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومصر وميانمار

وسوريا وتايلند، فإن هذه النسبة ستتجاوز ٩٥٪. وقد وقعت ثلاثة من بين البلدان الخمسة تلك على الاتفاقية، وهي كولومبيا وميانمار وتايلند.

وهكذا فإن تبرير الانضمام إلى الاتفاقية لا غبار عليه. فجميع الدول تحتاج بطريقة أو بأخرى إلى المواد الكيميائية لتحقيق نموها. وسمحوا لي أن أؤكد مرة أخرى أن بإمكان جميع البلدان سواء منها البلدان الصغيرة أو البلدان التي ليست لديها أسلحة كيميائية أو صناعات كيميائية هامة أن تجني نفس الفوائد من الانضمام إلى الاتفاقية. وبالنسبة للدول التي لها موارد أو قدرات محدودة فإن التعاون والمشورة الإقليميين في مجالي اعتماد وتنفيذ الاتفاقية قد يساعدان أيضا في تحديد الاستراتيجيات المشتركة وضمن نتائج تجارية إيجابية بالنسبة لتطوير المواد الكيميائية واستخدامها لأغراض سلمية.

إن الحوار الاستراتيجي والسرعة في الاستجابة للأحداث يتيحان استغلال الفرص التي توفرها نوافذ الأمل والتفاوض، مثل ما نشهده اليوم في الشرق الأوسط. فهذه المنطقة تتسم بأهمية خاصة بالنسبة للنجاح النهائي للاتفاقية. ويواصل عدد من دول المنطقة (مصر والعراق ولبنان والجمهورية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية، مثلا) ربط انضمامها إلى الاتفاقية بانضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار النووي. ولا يجب أن يتعطل تحقيق عالمية القضاء على الأسلحة الكيميائية (في إطار اتفاقية تم التفاوض بشأنها كصفقة متكاملة) بمثل هذه الشروط التي لا تقيد أحدا بكل صراحة. بل قد يرى بعضهم أن استمرار هذه الدول بالتشبث بموقفها هذا ليس إلا طريقة تتيح لها بالحفاظ على قدرة سرية على صنع الأسلحة الكيميائية. وأفضل طريقة بالنسبة لهذه البلدان للرد على اتهامات من هذا النوع هو الانضمام إلى الاتفاقية. وقد فضل عدد آخر من البلدان المجاورة في المنطقة، وهي البحرين وجمهورية إيران الإسلامية والأردن والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية ومؤخرا السودان، أن يسلكوا الطريق إلى الأمام الذي تقترحه عليهم الاتفاقية وما تقدمه من مساهمة في تعزيز قضية السلام والأمن على المستويين العالمي والإقليمي. وسمحوا لي أن أكرر مرة أخرى أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية ليست نظام نزع سلاح وعدم انتشار فحسب، بل هي أولا صك لبناء الثقة ينفذ في إطار قانوني واضح المعالم.

إن انتخاب حكومة جديدة في إسرائيل، وهي دولة موقعة على الاتفاقية، يمثل أملا جديدا في تحقيق سلام دائم في هذه المنطقة. لذلك فإنني أوجه نداء إلى مصر والعراق ولبنان والجمهورية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية والإمارات العربية المتحدة واليمن لكي ينضموا إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية بأسرع ما يمكن، ممهدين السبيل بذلك لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وأخيرا وليس آخرا، فإنني أناشد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لكي تقيم على الأقل حوارا مع المنظمة.

حضرة الرئيس، حضرات المندوبين الأكارم،

تبين حتى الآن أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية هي إحدى المعاهدات العملية القليلة من بين المبادرات الأخيرة المتصلة بنزع السلاح. فهي تتضمن عناصر متوازنة لبناء الثقة. وهي نموذج إيجابي ولا مثل له في السابق من شأنه أن يشجع ويعزز المبادرات الحالية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار للتوصل إلى نتائج ملموسة.

إن المنظمة اعتمدت اعتمادا كاملا رؤيا استراتيجية تتضمن ما يلي: التعاون الدولي وتعزيز المؤسسات العالمية والنهوض بعناية بالشفافية، والأهم من ذلك، السعي لبناء ثقافة وقائية. وهذه كلها عناصر تنطبق على مسألة القضاء على أسلحة الدمار الشامل على الأقل بنفس القدر الذي تنطبق به على مسألة عدم انتشار الأسلحة الصغيرة. وفي نهاية المطاف، ستُقاس مساهمة الاتفاقية في تخفيف معاناة البشرية بمقياس قبولها على المستوى العالمي وتنفيذها من جانب الدول.

بيد أن هناك شرطا أوليا لنجاح الاتفاقية، ألا وهو حل المسائل المتصلة بتعزيز التعاون الدولي، ولا سيما مسألة الحفاظ على التوازن بين عنصرين بنفس الأهمية هما متطلبات الاتفاقية في مجال عدم الانتشار، والحاجة إلى النهوض بنقل المواد الكيميائية دون قيود فيما بين الدول الأطراف. وتوفر الاتفاقية في حد ذاتها وسائل لمنع الانتشار ويمكن تطبيقها بطريقة ديناميكية ووقائية وإيجابية ومرنة، لا تقتصر فقط على سرعة الاستجابة. فالمادة الحادية عشرة من الاتفاقية تنص على تيسير المبادلات لأغراض غير محظورة، وتحد من القيود التي تعوق التجارة والتنمية لأغراض سلمية عديدة. وكما صرح مؤخرا مساعد الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، السيد جايانثا زانابالا، عند إلقائه محاضرة إحياء ذكرى أولوف بالمو لعام ١٩٩٩:

"يتعين علينا أن نأخذ مأخذ الجد العلاقة بين نزع السلاح والتنمية وأن نجتهد أكثر لسد الثغرة بين الفقراء والأغنياء، فيما بين البلدان وداخلها. بيد أنه يتعين علينا ألا نجعل من نزع السلاح رهينة لحل كل مشاكل التنمية أو العكس."

علينا أن نذكر أن التاريخ قد سبق أن أثبت أن "منع الحصول على التكنولوجيا" لن يضمن لوحده منع الانتشار.

حضرة الرئيس، حضرات المندوبين الأكارم،

إن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية منظمة غير مرتهلة وفعالة ومستعدة لإنجاز الولاية المنوطة بها. وإذ تعمل بميزانية سنوية متواضعة جدا تبلغ زهاء ٧٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها تعلمت كيف تستخدم الموارد المتوفرة على أفضل وجه وتحافظ في نفس الآن على المرونة وسرعة الاستجابة إلى الحاجيات الآنية عند توزيع تلك الموارد. كما أن موظفيها الذين يزيد

عددهم بقليل عن ٥٠٠ موظف، قد اكتسبوا عن جدارة سمعة تنتسب بالنزاهة وعدم التحيز والمراس المهني. ولربما تجدر الملاحظة بأن هذا العدد يتضمن أكثر من ٢٠٠ مفتش ومساعد تفتيش وأن ٦٠٪ من موظفي الأمانة يشاركون مباشرة في تنفيذ نظام التحقق للاتفاقية.

إن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تتقدم بسرعة لتبلغ سن الرشد كمنظمة دولية. وهي تُمنح تدريجياً، وإن كان ذلك ببعض من المشقة، الاعتراف الدولي الذي تستأهله عن حق. ولقد برزت قدراتنا بوضوح في تموز/يوليه من هذه السنة عندما أكمل مفتشو المنظمة بنجاح، استجابة لطلب من الأمين العام للأمم المتحدة، مهمة إغلاق مختبر اللجنة الخاصة للأمم المتحدة ببغداد. إن العراق ليس بلداً عضواً في المنظمة والمنظمة ليست جزءاً من منظومة الأمم المتحدة. ولكن قدرتنا على إنجاز هذه المهمة، بالرغم من هذه القيود، تبرز ما يمكن أن تنطوي عليه المنظمة والاتفاقية من آليات راسخة لبناء الثقة. كما أن مهمة بغداد أتاحت لنا أيضاً الفرصة بأن نبرز أمام الأسرة الدولية مهارة موظفي المنظمة ومراسهم وحيادهم. وأبرزت بعثة المنظمة في العراق أيضاً ضرورة إبرام منظمة الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية اتفاق علاقة فيما بينهما دون إبطاء. وأودّ أن أناشد الأمين العام للأمم المتحدة، سعادة السيد كوفي عنان، لكي يولي عنايته الشخصية ويكرس سلطته السياسية الفريدة لهذه المشكلة الهامة التي استعصت حتى الآن عن الحل.

ترتقب المنظمة من بلدانها الأعضاء وتطلب منهم، كمنظمة أصبحت الآن عضواً ذا مكانة وطيدة في أسرة المنظمات الدولية، مزيداً من التروي في تعاملها معها. فالاعتراف بالمنظمة وبالذور الهام الذي تضطلع به في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار يمثل في نهاية المطاف إحدى العوامل الأساسية لضمان الطابع العالمي للعضوية فيها. وهذا ما لم تدركه تمام الإدراك بعض الدول الأعضاء فيها. فنحن لسنا كما قال البعض، ومن بينهم بعض الناطقين بأسماء الحكومات وبعض وسائط الإعلام، "كفاءات أخرى في مجال الأسلحة الكيميائية" أو "مجموعة من الخبراء مقرهم بلاهاي". بل نحن منظمة دولية بكل ما في الكلمة من معنى، مقرها بلاهاي وهي منوطة بولاية فريدة لا مثيل لها حتى الآن في أي منظمة أخرى لنزع السلاح وعدم الانتشار. وإن عدم الاعتراف بدور المنظمة الواسع في الأسرة الدولية ليمثل بوضوح عقبة هامة أمام جهودنا الرامية إلى إحراز الانضمام العالمي إلى الاتفاقية. إنني وموظفي الأمانة نبذل أقصى جهودنا لتصحيح هذا الوضع، ولكننا نحتاج إلى دعم الدول الأعضاء لنا بنشاط وتفان للنجاح في ذلك المبتغى. ولن يحذو الآخرون حذوهم إلا عندما تُمنح المنظمة ما تستحقه من المكانة والأهمية والاعتراف.

إن الاتفاقية تمثل إحدى المعاهدات العملية القليلة في إطار المبادرات الحالية المتصلة بنزع السلاح. إنها نموذج إيجابي لا مثيل له في السابق، يحتوي فعلاً على نظام تحقق عملي وفعال، رغم تصريحات بعض أعضاء مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة الأمريكية بعكس ذلك. وإن الدروس المستخلصة

من وضع الاتفاقية وتنفيذها الناجح، من شأنها أن تشجع مبادرات مماثلة أخرى في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك اللجنة التحضيرية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والمفاوضات الجارية للتوصل إلى بروتوكول تحقق في إطار اتفاقية الأسلحة البيولوجية، على بلوغ نتائج ملموسة. ومن دون التوصل إلى اعتراف أوسع بنجاح النظام الرائد للاتفاقية، فمن المحتمل أن يكون الفشل مصير هذه الأنظمة الأخرى. ولن يكتب البقاء للاتفاقية لتبلغ مرحلة النضج الكامل إذا ما استمرت بنفس الدرجة اللامبالاة التي يبيدها حالياً تجاهها بعض أهم الأطراف الفاعلة فيها. ومن الحيوي أن تضع هذه الأطراف الفاعلة الهامة من جديد المنظمة في صميم اهتماماتها، وتعاملها معاملة ما أنتجته هي، وتعترف بمزاياها الفريدة، وتضع ثقتها في النظام الذي ساهمت في صنعه. وما يكتسي الأهمية ذاتها أن تتجنب الدول الأعضاء التركيز على الإدارة الدقيقة لشؤون المنظمة وأن تولي عنايتها بدلا من ذلك إلى الأبعاد الواسعة للمنظمة مثل دورها السياسي ومكانتها داخل الأسرة الدولية بصفتها منفذا لصكا أساسي يهدف إلى تحقيق السلام والأمن الدولي.

أشكركم على حسن الإصغاء.

---o---